

التوجيهات الاعرابية والتأويل القرآني

أ. براهيم أحمد - جامعة زيان عاشور الجلفة -

مقدمة:

يعتبر التوجيه الإعرابي منطلقاً لدراسة القواعد اللغوية في الإفصاح عن معاني العديد من آي الذكر الحكيم، باهتمامه على القضايا الدلالية والصوتية والتنظمية والأسلوبية والاصطلاحية والفكرية، التي تتعلق باللغة وأوجه استخدامها؛ والتقص ومحاولة استيعاب رسالته، وما يندرج في ذلك من المسائل الفقهية والعقدية، المستنبطة من الآيات القرآنية، والمبنية على القضايا النحوية والدلالات اللغوية، المستفادة من المفردات والتراكيب والأدوات والصيغ وقواعد الاستنباط والاستدلال من الخطاب.

وقد حصر ابن رشد القرطبي الأسباب المؤدية إلى الاختلاف بين الفقهاء، في تحديد معاني الألفاظ التي بنى عليها الأحكام في ستة، السبب الثالث منها: «اختلاف الإعراب»⁽¹⁾؛ وذلك لأهميته في التمييز بين المعاني التركيبية، وقد ذكر الغزالي أن أعظم علوم الاجتهاد، تشتمل على ثلاثة فنون: «الحديث، واللغة، وأصول الفقه»⁽²⁾، وكان الفراء يرى أن النظر الصحيح في اللغة العربية يساعد على فهم أكثر العلوم، ويروى أن أبا عمر الجرمي مكث ثلاثين سنة يفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه⁽³⁾.

ومن ذلك كله يتضح أن معظم أسباب الاختلاف في أحكام الفروع الفقهية، وبعض توجيهات الآيات القرآنية قائم على أساس نحوي، وقد أشار إلى ذلك الزمخشري، في قوله: «ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبتتاً على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من التحوين البصريين والكوفيين، والاستظهار في مآخذ التصوص بأقوالهم، والتشبت بأهداب تأويلهم، وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم، وبه تقطر في القراطيس أفلامهم»⁽⁴⁾؛ مما يدعو للرجوع إلى اللغة رجوعاً كلياً في توجيه قصد الإنسان لإصدار الحكم الشرعي على تصرفه⁽⁵⁾، ويوضح مدى التلازم أو التآخي بين علوم اللغة العربية وعلوم الشريعة الإسلامية عامة، وعلوم القرآن خاصة، حتى غدا كل واحد لا يتم إلا بالآخر، وهذه الحجة أكدها افتقار كل إلى الآخر؛ إذ لا يستطيع دارس علوم القرآن أن يفيد منها - كما ينبغي - إلا بعد درس العربية وعلومها المختلفة، في حين لو تخلت علوم العربية عن القرآن أو نأث، لتحولت جنة هامة، ولفقدت روحها الفاعلة وما فيها من مقومات أسلوبية وبيان ناصع.

وعليه فالتخلي عن الإعراب- كما يقول الدكتور مازن المبارك- في لغة تعتمد حركات الإعراب للتعبير عن المعاني النحوية كاللغة العربية: «هدم لها وإماتة لمروتها، وإن في ترك حركات الإعراب لباساً لكثير من الجمل والتعبيرات، لباس الإيهام والغموض... إن كثيراً من الجمل تضع معانيها بضياع الإعراب فيها، ومن ذا الذي يستطيع أن يقرأ من غير إعراب، يفهم مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽⁶⁾، وقولنا: ما أحسن زيد...»⁽⁷⁾. فمن تلك الجولة العجلى، يتضح لنا شدة ارتباط النحو بالدلالة، والإعراب بالمعنى، وهذا ما سنسعى إلى تأكيده، من خلال الوقوف على بعض الآيات القرآنية التي تتعدد معانيها وتتنوع دلالاتها بتعدد أعرابها، وتنوع وجوهاها النحوية، مبرزين أثر الاختلاف في الأوجه الإعرابية في تفسير الآيات القرآنية في ذلك كله؛ إذ إن اختلاف النحويين في إعراب آية ما يؤدي من غير شك- إلى اختلاف في معناها؛ ولعل في ذلك أكبر دليل على أن النحو مفتاح المعنى، وأن الإعراب سبيل الفهم، وأن آية دعوة لإلغائها أو إلغاء أحدها تؤثر بشكل فعال في إغلاق الأفهام عن تدبر معاني القرآن، وتسير بالنحو إلى المكان الذي لا يريد، وتلغي غاية وضعه الأولى، وهي حفظ القرآن الكريم من اللحن والضياع.

خلاف النحويين في استنباط القواعد النحوية :

إن معرفة الإجماع واختلاف العلماء، ضرورة لا بد منها لكل من قاده بحثه لتدبر طبيعة النظام التركيبي، والعناصر التي يتشكل منها، من حيث الأسس التي تحكمها، والمعاني التي تتمثل بها. أما الإجماع، فمصدر من مصادر التشريع، لا يجوز مخالفته على قول العلماء، إذا قامت الحجة بأنه إجماع تام⁽⁸⁾؛ لأن الأمة لا تجتمع على خطأ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبداً »⁽⁹⁾.

وأما الاختلاف بين الأمة العلماء، فمضبوط بقواعد وأصول ومقاييس وعلل، تقوم على المنطق والحجة والبرهان؛ ومرسوم بشروط علمية وأخلاقية ونفسية وجغرافية؛ لئلا يضر بأساس المشروع الاجتماعي له، المتمثل في بناء المجتمع الإنساني، والمشروع العلمي، والروحي، وفي محاكاة التصوص، واستنباط ما أمكن من معانيها المتنوعة. ولا بد من الإشارة قبل أن نبحث في أهم أسباب الخلاف بين النحويين في استنباط قواعدهم النحوية إلى أن الاختلاف نوعان:

نوع مذموم؛ وهو ما كان نتيجة للهوى وحب الشهرة - ومجرد المزاحمة، بغير منطق ولا حجة إلا واهية، وهذا ليس موضوع بحثنا.

ونوع آخر محمود: وهو ما كان نتيجةً للاجتهاد المنضبط بجميع مستوياته، الموصلي إلى الحقائق المكنونة بالحجة الدامغة والبرهان الساطع والقول القاطع، وهو وجهة بحثنا، والطريق الذي نسير عليه للوصول إلى المعاني المتعددة بتعدد الأوجه الإعرابية.

أثر الإعراب في تنوع المعاني :

من الواضح لدى المهتمين بعلم النحو أن الإعراب في حقيقته، عبارة عن بيان موقع الكلمة أو الجملة من الكلام، وذلك يعتمد على فهم المعنى وتحديد؛ ولذلك جعله ابن جني دليلاً على اختلاف المعاني بقوله: « ألا ترى أن موضوع الإعراب على مخالفة بعضه من حيث كان إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني »⁽¹⁰⁾ ومعنى هذا أن الإعراب بيان ما للكلمة في الجملة من قيمة نحوية، أو معنى إعرابي، وهذا الفهم السليم للإعراب الذي يتلاءم مع طبيعة الدرس اللغوي، وأسرار التأليف، كان ينبغي له أن يسود، ليبطل أن يكون الإعراب أثراً للعامل في المفعول، وما يترتب على هذا كله⁽¹¹⁾. ومن هنا كانت علامات الإعراب تقوم على تغير المعنى في أثناء الكلام، وقد وضعت للفظ المفرد؛ لتكون دليلاً على موقعه من الكلام، أو علامة قرائية لبيان المعنى، وهي ميزة للغة العربية؛ لأنها في حقيقتها ضرب من ضروب الإيجاز⁽¹²⁾، فقد تكون الإبانة بالحركات أو بالسكون أو بالحذف أو بالحرف أو بالتنوين أو حذفه⁽¹³⁾.

أما التصوص التي دلت على العلاقة بين العلامات الإعرابية والمعاني فكثيرة، والإلحاح فيها على وظيفة العلامات واضح؛ فقد ربط الزجاجي بين الإعراب والمعنى، حين قال: « والإعراب إنما دخل الكلام؛ ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ما يعتور الأسماء من المعاني »⁽¹⁴⁾؛ والإعراب عند ابن جني: « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت "أكرم سعيداً أباه"، و"شكر سعيداً أبوه"، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً، لاستبهم أحدهما من صاحبه »⁽¹⁵⁾؛ وهو عند السكاكي مرتبط في جميع جزئياته بالمعنى؛ إذ به توجه المعاني وتعرف الدلالات، وذلك بقوله: « إن كل واحد من وجوه الإعراب دالٌّ على معنى، كما تشهد لذلك قوانين علم النحو »⁽¹⁶⁾.

وهذا يؤكد أن العلاقة بين الحركات والمعنى، كانت من قبيل المسلمات، أليسوا قد ذكروا⁽¹⁷⁾ أن أبا الأسود سمع أعرابياً يقرأ: « أن الله بريء من المشركين ورسوله » بالجر، فقال: معاذ الله أن يكون الله بريئاً من رسوله، اقرأ: « أن الله بريء من المشركين ورسوله »⁽¹⁸⁾، فالكلام واحد، ولم يتغير فيه، إلا حركته اللام؛ فإذا حُركت بالجر أدى إلى الخروج عن المعقول والعقيدة، وإذا حُركت بالرفع أدى إلى

معنى مستقيم لا لبس فيه ولا إنكار؛ فهل كانوا يرون ذلك، وهم يظنون أن حركات الإعراب لا تدل على معنى، ولا أثر لها في تصوير المفهوم؟!.

ومن هنا كان إعراب التصوص مدخلاً طبعياً وأساساً لفهم المضامين، ولذلك تضمّ المكتبة اللغوية عدداً كبيراً من هذه التصوص المعربة، من جملتها: "إعراب الحديث" للعكبري، و"إعراب لامية العرب الموسوم بأعجب العجب" للزمخشري، و"شرح لامية العجم" للشيخ المكي البطاوري. كما أفرد إعراب القرآن بالتأليف عددٌ لا بأس به من العلماء، من أمثال: الفراء والأخفش والزجاج والنحاس وابن خالويه والعكبري وأبي حيان... وكتبهم مطبوعة متداولة، وقد كانت مقدمات هذه الكتب تشير إلى ضرورة هذا الأمر، ومنها مقدمة القيسي التي يقول فيها: «رأيت من أعظم ما يجب على طالب علوم القرآن، الزاغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج، معرفة إعرابه، والوقوف على تصرف حركاته وسواكته؛ ليكون بذلك سالماً من اللحن فيه، مستعيناً على إحكام اللفظ به، مطلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهماً لما أراد الله تبارك وتعالى به من عباده؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد» (19).

وما ذلك إلا لأنه بالإعراب تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين (20)، ومن هنا كان لا بد أن يراعى المعنى في فهم حقيقة المراد من التركيب أو الجملة أو العبارة أو المفرد قبل إعرابه، فإنه فرع المعنى (21)، ويقول ابن هشام معبراً عن ذلك أدق تعبير: «وها أنا موردٌ بعون الله أمثلةً، متى بُني فيها ظاهر اللفظ ولم ينظر إلى موجب المعنى، حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب... أحدها قوله تعالى: ﴿أَصْلَافُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ (22)، فإنه يتبادر إلى الذهن عطف "أَنْ تَفْعَلَ" على "أَنْ تَتْرَكَ"، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أَنْ يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على "ما"، فهو مفعول للترك، والمعنى "أَنْ تترك أَنْ تفعل..."، وموجب الوهم المذكور أن العرب يرى "أَنْ" والفعل مرتين، وبينهما حرف العطف (23)، وقد ذكر ابن هشام أنه من الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهة، أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعى المعنى، إذ كثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك (24)؛ وذلك لأن الخطأ والتحريف في الحركات، كالخطأ والفساد في المتحركات، كما يقرر السبراني (25).

ويذهب العلوي إلى أن المعاني التي تدل عليها الحركات الإعرابية هي معاني مطلقة، بقوله: «فالتنظر في علم الإعراب، إنما هو نظر في حصول مطلق المعنى، وكيفية اقتباسه من اللفظ المركب فلا بد من الإحاطة بصحة التركيب، ليأمن الخلط في تأدية المعاني وتحصيلها» (26)؛ بمعنى أن الإعراب في المرحلة

الأولى، يحدد المعاني التي يؤديها التركيب بعيداً عن أي غرض جزئي، ثم يفهم الفاعلية والمفعولية والإضافة، إذ إن هذه المعاني الثلاثة تنحصر فيها كل المعاني، ومنها تؤخذ جميع الدلالات، وعليه فمعرفتها مقدمة على غيرها؛ ومن هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية، باعتبارها كبرى الدوال على المعنى، وعليه فمن الواجب أن ندرسها، ونبحث في أثناء الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة، وصلتها بما معها من الكلمات.

وقد أدرك بعض اللغويين المحدثين بعض هذا، يقول رمون طحان: «ولئن ألفينا الآن الاعتماد على مواقع الكلمات في اللغة العربية، وأخذنا نقوم أحياناً دون العودة إلى الحركة، بالقارئ الخلافة التي تنقل إلينا بسرعة ما يمكن أن يولده النص من أرجاع ذهنية، تساعدنا على فهم ما قرأ فهماً صحيحاً وعلى نقده وتحليله، فإننا لا نزال نستأنس بالحركة، عندما يغلق المعنى علينا ويحدث اللبس» (27).

ولعل خير ما قيل في الحركات الإعرابية من العلماء المحدثين، قول الدكتور مازن المبارك: «وتتميز اللغة العربية فيما تتميز به بحركات الإعراب التي هي في حقيقة الأمر ضرب من الإيجاز، إذ يدل بالحركة على معنى جديد غير معنى المادة اللغوية للكلمة، وغير معنى القالب الصرفي لها، وهو معناها أو وظيفتها النحوية، كالفاعلية أو المفعولية... وهكذا، فحركات الإعراب ليست شيئاً زائداً أو ثانوياً، وهي لم تدخل على الكلام اعتباطاً، وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة؛ إذ بها يتضح المعنى ويظهر، وعن طريقها نعرف الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة» (28)، وبهذا المفهوم يكون الإعراب في مبدئه القائم على الحركات، لغةً نضيفها إلى لغتنا الأولى التي هي الألفاظ، فإذا نحن أمام ثروة لغوية لا نفاذ لها (29).

وبقراءة واعية وموضوعية لما سبق، وبمعرفة عقلانية أن القرآن الكريم إضافة إلى ما يشتمل عليه من أحكام وتشريعات وغيرها هو آية في البلاغة والفصاحة والإتيان اللغوي، ينبغي أن ندرك أن تفسير آياته وتحليل تراكيبه وفهم معانيه وإدراك غريبه، يحتاج إلى فهم واعٍ وعميق للنحو والإعراب، فقد روى القرطبي عن ابن الأنباري قوله: «وجاء عن أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم -، وتابعيهم - رضي الله عنه -، من الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله باللغة والشعر، ما بين صحة مذهب النحويين في ذلك، وأوضح فساد مذهب من أنكر ذلك عليهم» (30).

الإعراب وأثره في توجيه معاني القرآن

وما سبق يتبين لنا أن التفات النحويين وتوجههم بعد أن صاغوا هيكلية هذا العلم الجميل إلى تفسير القرآن الجليل كان التفاتاً طبعياً، وتوجهاً بديهياً؛ لأنهم لم ينسوا أن الغاية من وضعهم للنحو هي

خدمة معاني هذا الكتاب الخالد وتحليلها واستنباط الأحكام منها، كما أن دراسة النَّحْو لأسلوب القرآن الكريم في جميع رواياته، فيها دفاع عن النَّحْو، تعضد قواعده، وتدعم شواهدة.

ولا بد من الإشارة إلى أن التأطر في كتب إعراب القرآن وكتب التفسير، يلحظ كثرة اختلاف التحوين في إعراب القرآن، وتعدد المعاني الناتجة عن تلك الاختلافات وتنوعها، وقد أرجع الأستاذ عضيمة ذلك إلى أمرين:

1- « أسلوب القرآن معجز، لا يستطيع أحد أن يحيط بكل مرامييه ومقاصده، فاحتمل كثيراً من المعاني وكثيراً من الوجوه.

2- يحتفظ التحوين لأنفسهم بحرية الرأي وانطلاق الفكر، فلا يعرفون الحبر على الآراء، ولا تقديس رأي الفرد، مما علت منزلته «⁽³¹⁾؛ وهذا يعني أن اختلاف التحوين في إعراب آية ما، ينعكس على اختلاف في فهم معناها واكتشافه ومن ثم إدراكه، مما يستوجب توفر القدرة اللغوية لدى المفسر في هذا الحقل من علوم اللغة، ولا سيما أن مساحة هذا المجال في القرآن الكريم واسعة وذات أثر مهم.

ومن الملح ذكره في هذا المقام، أن هذه المعاني التي تتعدد وجوهها الدلالية بتعدد وجوهها الإعرابية، تتخض عنها وجوه متعددة في فهم الآية القرآنية الواحدة؛ فمنها ما يؤدي إلى قوة أو ضعف في إظهار الدلالة أو إبراز المعنى، ومنها ما يؤدي إلى اختلاف في الأحكام الفقهية للدين التي سنّها الله- تعالى- للخلق في كتابه الكريم؛ وذلك يعود إلى أسباب عديدة لا يمكن حصرها جميعها في هذا البحث، وسأتناول منها ما يلي:

القرينة المعنوية:

ولعل خير شاهد نستدل به على فضل مكانة الإعراب في هذا الجانب، قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽³²⁾، فقد بدا بالإعراب فاعلية العلماء، ومفعوليته لفظ الجلالة، وكشفت عن ذلك القرينة المعنوية؛ فقوله "كذلك" فيه وجهان، أظهرهما أنه متعلق بما قبله؛ أي مختلفاً اختلافاً مثل الاختلاف في الثمرات والجدد، والوقف على "كذلك"، والآخر أنه متعلق بما بعده؛ أي مثل ذلك المطر والاعتبار في مخلوقات الله تعالى، واختلاف ألوانها يخشى الله العلماء⁽³³⁾، وإلى هذا نحا ابن عطية⁽³⁴⁾، وهو فاسد عند أبي حيان، من حيث إن ما بعد "إنما" مانع من العمل فيما قبلها⁽³⁵⁾، وعليه فمن الواضح أن الوقف عند "كذلك" كان لعلّه نحوية أشار إليها علماء الإعراب، مما يؤدي إلى وضوح في المعنى، وإتقان في التأويل، ثم يأتي الاستئناف في قوله: «إنما يخشى الله من عباده العلماء».

ويطرح الزمخشري في كشفه السؤال التالي: هل يختلف المعنى إذا قَدِمَ المفعول في هذا الكلام، أو آخر؟ ويجيب قائلاً: لا بدَّ من ذلك، فإنَّك إذا قَدِمْتَ اسم الله وأخَّرت العلماء، كان المعنى: أنَّ الذين يخشون الله مِنْ بين عباده هم العلماء دون غيرهم، وإذا عملت على العكس، انقلب المعنى إلى أنَّهم لا يخشون إلا الله، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾⁽³⁶⁾، وهما معنيان مختلفان⁽³⁷⁾؛ لأنَّ "إنَّما" في هذه الآية تخصيص العلماء لا الحصر، وهذا القصر المستفاد من "إنَّما" قصرٌ إضافي؛ أي لا يخشاه أهل الشرك، فإنَّ من أخَصَّ أوصافهم أنَّهم أهلُ الجاهلية، أي عدم العلم، فالمؤمنون-يومئذ-هم العلماء، والمشركون جاهلون نفيت عنهم خشية الله⁽³⁸⁾، فإنَّ قلت: ما وجه اتِّصال هذا الكلام بما قبله؟ فالجواب: لما قال: "ألم تر" بمعنى: ألم تعلم أنَّ الله أنزل من السماء ماءً، وعدَّد آيات الله وأعلام قدرته وآثار صنعته وما خلق من الفطر المختلفة الأجناس، وما يستدلُّ به عليه وعلى صفاته، أتبع ذلك: «إنَّما يخشى الله من عباده العلماء» كأنَّه قال: إنَّما يخشاه مثلك، ومَنْ على صفتك ممَّن عرفه حقَّ معرفته⁽³⁹⁾؛ إذ إنَّ ظاهر قوله تعالى: "ألم تر" خطابٌ للرَّسول - صلى الله عليه وسلم -. ولا يرى ابن هشام مانعاً من أنَّ تكون "ما" في "إنَّما"، بمعنى الذي وإنَّ كان النحويون قد جزموا بأنَّها كافةٌ ومحَلُّها الرفع على الابتداء، والعلماء خبرها، والعائد مستتر في "يخشى"⁽⁴⁰⁾، وفي هذا الوجه ضعفٌ من جهتين: الأولى أنَّ "ما" الموصولة تكون قد أطلقت على جماعة العقلاء وهم "العلماء"، والثانية لِمَا في الآية من تخصيص بيِّن الدلالة، ظاهر المعنى، دلَّ عليه أداة القصر "إنَّما" الكافة والمكفوفة، وتقديم المفعول لفظ الجلالة "الله" على الفاعل "العلماء".

الترتيب وأثره في تجنب اللبس :

ويظهر ذلك جلياً في التقديم والتأخير فهما من مصادر اللبس الكبرى، وإن كان الأصل فيهما عدم اللبس؛ بل هما من أوجه الإعجاز البلاغي إذا كانا في محلها من النظم؛ لكن كان من وصايا النقاد للكتاب أنَّ يتجنَّبوا ما يكسب الكلام تعمية، فبرَّبُّوا ألفاظهم ترتيباً صحيحاً، ولا يكرهوا الألفاظ على اغتصاب الأماكن⁽⁴¹⁾؛ أمَّا إذا خيف اللبس وهدد القصد وأمكن للسامع أنَّ يحمل الخطاب على غير المراد، فينتقض العهد وينحلَّ العقد وتتبدل القضية والحكم، فلا مناص من إيفاء اللغة أقدارها وإحلال الكلمات محلَّها⁽⁴²⁾، يقول جبر ضومط: «فإذا راعيت هذه الأغراض: المحافظة على حسن الصرف والفاصلة، فتدبَّر ما شئت وأخَّر ما شئت، على شرط ألا يقع التباسٌ في الجملة... ولذلك لا يصحَّ في جملة [لو اشتريت لك بدرهم لحماً تأكلينه] تأخير الجار والمجرور الأول، وتقديم الثاني عليه، ولا في جملة: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾⁽⁴³⁾ أن تؤخَّر المجرور أصلاً؛ لأنَّ التأخير يؤدِّي في الحالين إلى الالتباس»⁽⁴⁴⁾.

فالتقديم قد يكون دافعاً للبس أو جالباً له حسب المباحث، ومثال تأخير الجار والمجرور الممتنع بسبب اللبس قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّن آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾⁽⁴⁵⁾؛ إذ جعلوها مثلاً على أن تأخير الجار والمجرور يخلّ بالمعنى، يقول الزركشي: «فإنه لو أخر "من آل فرعون"، لما فهم أنه منهم»⁽⁴⁶⁾؛ وذلك لأن في التأخير خيفة أن يلتبس المعنى بغيره، فالرجل المقصود بالآية الكريمة هو من آل فرعون⁽⁴⁷⁾، وقيل: كان ابن عم فرعون، وكان قبطياً⁽⁴⁸⁾؛ وعليه فإن "من آل فرعون" متعلق بصفة محذوفة من رجل، وقال السدي: كان هذا الرجل إسرائيلياً يكتُمُ إيمانه من آل فرعون⁽⁴⁹⁾، ففي الكلام على هذا تقديم وتأخير، والتقدير: "وقال رجل مؤمن يكتُمُ إيمانه من آل فرعون"؛ فتم جعل الرجل قبطياً، فـ "من" عنده متعلقة بمحذوف صفة لرجل، والتقدير: وقال رجل مؤمن منسوب من آل فرعون؛ أي من أهله وأقاربه، ومن جعله إسرائيلياً فـ "من" متعلقة بـ "يكتُم" في موضع المفعول الثاني له⁽⁵⁰⁾، ومن جعله إسرائيلياً، ففيه بعد؛ لأنه يقال كتمه أمر كذا، ولا يقال كتم منه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾⁽⁵¹⁾، وأيضاً ما كان فرعون يحتمل من بني إسرائيل مثل هذا القول⁽⁵²⁾.

الهوامش:

- (1) ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تح. رضوان جامع رضوان، ج1، ط1، مكتبة الإيمان، المنصورة، 1417هـ-1997م، ص13.
- (2) الغزالي، أبو حامد، المستصفى في علم الأصول، ج2، ط1، مطبعة مصطفى محمد، 1356هـ، ص353.
- (3) الأسنوي، جمال الدين، الكوكب الدرّي في تخرّيج الفروع الفقهيّة على المسائل التّحويّة، تح. د. عبد الرزّاق السّعديّ، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مصر، 1404هـ-1984م، ص9.
- (4) الزّمخشريّ، أبو القاسم، المفصل في علم العربيّة، ط2، دار الجليل، بيروت، د.ت، ص3.
- (5) الأسنويّ، جمال الدين، الكوكب الدرّي في تخرّيج الفروع الفقهيّة على المسائل التّحويّة، ص10.
- (6) سورة فاطر، الآية 28.
- (7) المبارك، د. مازن، نحو وعي لغويّ، ط4، دار البشائر، دمشق، 1424هـ-2003م، ص77.
- (8) ابن الحسين، أبو عبد الله، رحمة الأئمّة في اختلاف الأئمّة، ضبطه محمد عبد الخالق الزّناقي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، 1424هـ-2003م، ص5.
- (9) التّيسابوريّ، الحاكم، المستدرک على الصّحیحين، ج1، دار المعرفة، بيروت-لبنان، د.ت، ص115.
- (10) ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح. د. محمد عليّ التّجار، ج1، ط2، دار الهدى، بيروت-لبنان، د.ت، ص175.
- (11) السامرائي، د. فاضل، ابن جنيّ التّحويّ، ج1، دار النذير للطباعة والنشر، بغداد، 1969م، ص295.
- (12) الزبيديّ، د. سعيد جاسم، قضايا مطروحة للمناقشة في النحو واللغة والتقد، ط1، دار أسامة، الأردن-عمّان، 1998م، ص74.
- (12) المبارك، د. مازن، نحو وعي لغوي، ص51.

- (13) السامرائي، د. فاضل، ابن جني النحوي، ج1، دار النذير للطباعة والنشر، بغداد، 1969م، ص295.
- (14) التّجّاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل التحو، تح. د. مازن المبارك، ط2، دار الثقاف، بيروت، 1973م، ص76.
- (15) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج1، ص35.
- (16) (الشككي)، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1403هـ-1983م، ص251.
- (17) القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ط1، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1987م، ص24.
- (18) سورة التوبة، الآية 3.
- (19) القيسي، مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تح. ياسين محمد السواس، ج1، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، دت، ص1-2.
- (20) ابن فارس، أحمد، الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة، 1328هـ، ص42.
- (21) الزركشي، بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار المعرفة، بيروت - لبنان، دت، ص302.
- (22) سورة هود، الآية 87.
- (23) الأنصاري، جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط5، مؤسسة الصادق، طهران، 1378هـ، ص686.
- (24) الأنصاري، جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص684.
- (25) التوحيد، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، ضبطه أحمد أمين وأحمد الزين، ج1، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، دت، ص121-122.
- (26) العلوي، علي بن إبراهيم، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تصحيح سيّد بن علي المرصفي، ج1، مطبعة المقتطف، مصر، 1332هـ-1914م، ص182.
- (27) طحان، رمون، الألسنية العربية، ج2، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان، دت، ص13.
- (28) المبارك، د. مازن، نحو وعي لغوي، ص51-52.
- (29) المرجع نفسه، ص77.
- (30) القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص24.
- (31) عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج1، دار الحديث، القاهرة، دت، ص14.
- (32) سورة فاطر، الآية 28.
- (33) الحلبي، أحمد بن يوسف، التّرمّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح. د. أحمد محمد الخطّاط، ج9، ط1، دار القلم، دمشق، 1414هـ-1993م، ص231.
- (34) ابن عطية، عبد الحق، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح. المجلس العلمي بمكناس، تونس، ج13، دت، ص172.
- (35) أبو حيان، أثير الدين، تفسير البحر المحيط، تح. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرون، ج9، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ-1993م، ص30.
- (36) سورة الأحزاب، الآية 39.

- (37) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشف عن حقائق التنزيل وعبون الأفاويل في وجوه التأويل، تح. عبد الرزاق المهدي، ج1، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1421هـ-2001م، ص620.
- (38) ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، مج22، دار سحنون، تونس، د.ت، ص304.
- (39) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشف، ج3، ص620.
- (40) الأنصاري، جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص405.
- (41) الجاحظ، أبو عثمان، البيان والتبيين، تح. عبد السلام هارون، ج1، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1405هـ-1985م، ص138.
- (42) صمود، حمادي، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس الهجري، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1981م، ص516-517.
- (43) سورة يس، الآية 19.
- (44) ضومط، جبر، الخواطر الحسان، ص65.
- (45) سورة غافر، الآية 28.
- (46) الزركشي، بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص233.
- (47) القاسمي، محمد جمال الدين، تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، ضبطه وصححه محمد باسل عيون السود، ج8، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1418هـ-1997م، ص29.
- (48) الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ضبطه وصححه أحمد عبد السلام، ج4، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1415هـ-1994م، ص610.
- (49) أبو حيان، أثير الدين، البحر المحيط، ج9، ص251.
- (50) القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، ج15، ص306-307.
- (51) سورة النساء، الآية 42.
- (52) القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، ج15، ص307.